لكن التالي بط وكذا المقدم فمنشأ الاعتراض اعتبار قيد الحيثية لا الغفلة عن جواز تخلف الدال الوضعي فالجواب (جواب القطب)
بجواز التخلف غير حاسم لمادة الاشكال والجواب الصواب عند السعد بارجاع ضمير عليها الى الكيفية الثابتة مطلقا
سواء كان الثبوت في نفس الامر او بحسب دلالة اللفظ باعتبار ان المطلق اي الكيفية الثابتة مذكور في ضمن المقيد اي
الكيفية الثابتة في نفس الامر لكن لما كان هذا لو مطلقا ولو مقيدا مطلقا قال العصام ولا وجه ان الضمير راجع الى
الكيفية المذكورة في ضمن الكيفية المقيدة بقيدين اي الثابتة وفي نفس الامر **قوله** فان قلت سيأتي في تعريض للسعد
واعانة للقطب وجواب لصاحب القسطاس هكذا اللفظ الدال على الكيفية في موضوع بازاء الصور العقلية
والموضوع في دال للصور العقلية والصور العقلية يجوز ان لا يطابق الشيء وما يجوز في يجوز تخلفه فاللفظ
الدال على الكيفية يجوز تخلفه ولما جاز التخلف يدخل الجهة الكاذبة في تلك الجهة والجواب منع الكبرى الثانية بسند
ان الصورة العقلية لو بان يطابق الشيء اي الكيفية كيفما لو لم يطابقه لما كان فرق بين قولنا اللفظ الدال على
الكيفية الثابتة وبين قولنا اللفظ الدال على الكيفية الغير الثابتة لكن التالي بط وكذا المقدم فثبت نقيضه وهو المط
قوله والثاني ان جعل حكم العقل جهة مسامحة في نقض على تعريف الجهة المعقولة بانه مشتمل على المسامحة
لانه لما كان الجهة الملفوظة دالة على الكيفية الثابتة كان المناسب ان تكون الجهة المعقولة هي الكيفية
الثابتة لا حكم العقل لكن ذهب الى ما في شرح المطالع وله والمعيار ان الجهة المعقولة هي حكم العقل ملوحة
لما في الجامي للصر وما في الملخص للرازي من ان جهة القضية الملفوظة بيان الكيفية وكما يكون البيان من المتكلم
يكون الحكم منه فناسب تفسير المعقولة بحكم العقل

لمحرره برسه دن بر بلبل اوازى كلور ❁ واريسه رستدى سنكدر ❁
اول نفس ❁ نعت كوى فخر عالم اوله لى ❁ بولدى شهرت نطق پاكله قصر ❁

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)